

إسلاميو بنيان

الوحدة والاختلاف على أرض الاستحيل

عبدالغني عماد

المسبار



www.almosbar.net

**الجماعة الإسلامية في لبنان:
إشكاليات التأسيس
ومشكلات المؤسسة**

الاصطدام بالواقع مدخل الى النقد الذاتي

إلا أن يكن في التسعينيات هو غيره في الستينيات أو السبعينيات، فهو اصطدم نتيجة الممارسة بالواقع السياسي اللبناني وتعقيداته من جهة، كما اكتسب خبرة من تفاعله مع التنظيمات والحركات الإسلامية التي شهدت الساحة اللبنانية ولادة الكثير منها في هذه الحقبة، والتي راح بعضها ينتقد، بل ويزيد على الجماعة بعد أن تربى فيها، فأصبحت أطروحاته تتسم بالقراءة النقدية لمسار الحركة الإسلامية، حيث حاول أن يقدم من خلال هذه المقاربة جديداً، من دون أن يتقدم بمراجعة فكرية أو نقد ذاتي لما سبق من إنتاجه وكتاباته. ولم تكن إضافته لخصائص المنهج الإسلامي الخمس السابق ذكرها، عناصر جديدة ذات معنى ودلالة عميقة، أو عملاً فكرياً بحتاً، بقدر ما كانت خلاصة تجربة ميدانية غنية في العمل الإسلامي، فهو يضيف الخصائص التالية (الواقعية والجماهيرية والإنسانية والحنيفية)⁽⁷³⁾، ولا يخفى ما لأهمية هذه العناصر من تأثيرات على التصور الحركي للعمل الإسلامي.

في مراجعته النقدية هذه، يحدد يكن الإشكالية الكبرى، التي تتمثل برأيه في «غيبة المرجعية الراشدة والمرشدة»، والتي ينتج منها سلسلة من الأعراض المرضية، وتتمثل في غيبة فقه الاعتدال والوسطية والخلاف والاختلاف وفقه المعادلات والموازانات وفقه

(73) فتحي يكن، «نحو صحوة إسلامية في مستوى العصر. خطوة على طريق استشراف القرن الحادي والعشرين»، مؤسسة الرسالة، ط2، 1998، ص47، 48، 49، 50.

المكاشفة والولاء والقُدوة والإخلاص والإخوة والاحترام، فقه الدعوة والجهاد، والمعرفة والخطاب، وفقه التعامل مع الآخرين. ويتوقف يكن عند الكثير من النقاط، التي تشكل بتقديره ثغرات تنال من مناعة الحركة الإسلامية، فيرفض التربية الاضطفائية أو النخبوية، ويشدد على أهمية التربية الجماهيرية⁽⁷⁴⁾، ويطالب الصحوة الإسلامية بكل أطرافها بوعي «فقه الأولويات» في العلوم والتشريع والحسبة والدعوة والتربية⁽⁷⁵⁾.

ويناقش المفاهيم الخاطئة عند البعض من الإسلاميين الذين يعتقدون أن التكاليف الشرعية تلزم الرجل ولا تلزم المرأة، وبخاصة في ما يتعلق بدورهما في بناء الحياة ومعتك الصراع، ويخلص إلى أن مشكلة المرأة تكمن في الرجل وليس في الدين أو الشرع. فالرجل لا يتصور المرأة إلا رمزاً للجنس أو صانعة لطعامه أو حاضنة لأولاده، والقليل من الرجال يرغب في أن يرى المرأة مفكرة أو فقيهة أو مجاهدة أو سياسية أو نائبة ووزيرة. ومع ذلك ورغم أنه يتبنى قضية ولاية المرأة إلا أنه يميل إلى الرأي الشرعي القائل بعدم توليها رئاسة الدولة استناداً إلى حديث النبي محمد: «ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»⁽⁷⁶⁾.

(74) المرجع نفسه، ص189.

(75) المرجع نفسه، ص158.

(76) المرجع نفسه، ص304-308.

يشير يكن إلى تعدد المدارس والتيارات الإسلامية، التي نشأت عنها مشكلات خطيرة طالت الإسلام كرسالة حضارية، كما طالت الدعوة والحركة الإسلامية، ويدعو إلى العودة إلى مقولة الهضبي الشهيرة «جماعة من المسلمين لا جماعة المسلمين»، رداً على ادعاء كل فريق أنه يمثل جماعة المسلمين، أو «الفرقة الناجية»، ما يؤدي إلى الغلو والتطرف والاستكبار، ومحاولة كل فريق إلغاء الآخر⁽⁷⁷⁾. وهو يعتبر أن الفقه الشرعي الأصيل يرفض القوة والعنف في نطاق نشر الدعوة الإسلامية⁽⁷⁸⁾، وإن استعمال القوة في التغيير يأتي في مرحلة متأخرة، وهو أمر لا يجوز أن تقوم به فئة ما، مهما كان عدد أفرادها إن لم تكن بلغت أعلى المستويات من التفاعل والقبول لها بحيث تحقق هذه النقلة بأقل الخسائر: «إن بلوغ الحكم الإسلامي لا يكون من خلال قفزة في الهواء، وإلقاء العباد والبلاد في المجهول، كما لا يكون من خلال عبث العابثين وجهل الجاهلين ومراهقة المراهقين.. إن بعض الحركات الإسلامية في هذا الزمن سمحت لنفسها بأن تتجاوز كل السنن الكونية والمعادلات البشرية من أجل الوصول إلى السلطة، بالغاً ما بلغ الثمن، ولو كان الثمن هلاكها وهلاك الشعب وانهايار البلد.. لقد وصل الهوس ببعض المستعجلين أن استحل هؤلاء دماء بعضهم البعض، فضلاً عن المسلمين وغير المسلمين، وبذلك أقحموا أنفسهم وشعوبهم في فتن عمياء صماء بكماء جعلت الحليم حيراناً، وجعلت بأس المسلمين بينهم وفتحت الباب على مصراعه أمام الدول الكبرى...»⁽⁷⁹⁾. ويناقدش يكن

(77) المرجع نفسه، ص25.

(78) المرجع نفسه، ص171.

(79) المرجع نفسه، ص178-179.

هؤلاء المستعجلين في أكثر من مكان، ويلمح القارئ مرارة الكاتب من هؤلاء الذين يود بعضهم «القفز فوق نواميس الحياة وقوانين الطبيعة والسنن الكونية، ويحسبون أن الحكم بالإسلام يمكن أن يتم بانقلاب خاطف، أو سحر ساحر، وأن الإعداد الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والإعلامي يمكن أن يأتي في مرحلة لاحقة»⁽⁸⁰⁾، ويعكس موقفه هذا نضوجاً وحكمة تتسم بالواقعية والعقلانية، أكثر مما تتسم بالحماسة والعاطفية التي ميزت خطاب التأسيس في الستينيات والسبعينيات.

ويفتح يكن منطقة جديدة في خطابه الفكري حين يتحدث عن مفهوم «الإنسانية: في الإسلام فيرى أن «الإسلام بين حقوق الإنسان ووضع القوانين لصيانتها وحفظها، قبل قرون طويلة من قيام المنظمات الدولية... إنها إنسانية الحرية والديمقراطية، إنسانية العدالة والمساواة، إنسانية الرأفة والرحمة، إنسانية الرفق والشفقة، التي تجاوزت الرفق بالإنسان إلى الرفق بالحيوان». ويتساءل: «أين هذه الإنسانية مما يشوه الساحة الإسلامية اليوم من ممارسات شاذة، تقدم للعالم ذرائع لاتهام الإسلام والمسلمين بالهمجية والإرهاب»⁽⁸¹⁾. وهو يميز بين الإرهاب ضد العالم و«الإرهاب» بمواجهة العدو الصهيوني، معتبراً الأخير حقاً من حقوق الدفاع عن النفس والمصير والأرض والعرض.

(80) المرجع نفسه، ص35.

(81) المرجع نفسه، ص50-51.

في هذا الاتجاه أصدر يكن عدة كتب، منها «المتغيرات الدولية»، و«الدور الإسلامي المنشود»، وسلسلة تعرض للتجربة النيابية الإسلامية في لبنان، حاول فيها تقديم مقارنة تجديدية لأسلوب عمل الحركة الإسلامية، إلا أنه كان حذراً في القضايا الفكرية الشائكة، وبخاصة في ما يتعلق بمسألة الشورى والديمقراطية، والتكفير والحاكمية والجاهلية والآخر غير المسلم، والتعددية السياسية والتغيير وتداول السلطة. ورغم محاولات التجديد الفكري المتواضعة، بقيت رواسب الماضي تفعل فعلها، وتكبح تجديد الخطاب الإسلامي في المسائل الأساسية، وهو يعترف في تقييمه لهذا الخطاب بـ«أن التطور لم يصبه إلا بنسبة لا تزيد على 30 بالمائة، عدا عن أنه (أي الخطاب الإسلامي) في كثير من الأحيان لا يعتمد العلمية والموضوعية والوثائقية والرقمية، ولا يطرح البديل في مواجهة مشاريع الآخرين، وإنما يكتفي بنقدها، ويغوص في الجزئيات، ولا يهتم بالأولويات، وينحرف نحو التجريح الشخصي والفئوي والمذهبي والطائفي...»⁽⁸²⁾.

إلا أن ما يضعف من قيمة هذه القراءة النقدية عنده أنها لم تبدأ إلا بعد خلافه مع قيادات الجماعة الإسلامية وخروجه منفرداً من الجماعة، ثم استقالته أو فصله منها.

(82) المرجع نفسه، ص254-255.

التربية التنظيمية والتنشئة العقائدية

شكّل الإرث التنظيمي والتربوي للإخوان المسلمين المادة الأساسية للجماعة الإسلامية في لبنان لجهة تثقيف الأعضاء وتعبئتهم وتنظيمهم وتأهيلهم للقيام بمهام «الدعوة»، يضاف إليها التجربة الذاتية للجماعة، التي تمثل فيها كتابات فتحي يكن مورداً أساسياً. ويمكن اعتبار كتاب «أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي» أحد مرتكزات هذا الفكر التنظيمي الذي يتمحور على ثماني حلقات. الأولى تتضمن تأصيلاً لأهمية التنظيم في القرآن والسنة ووجوبه، وتجربة العمل الإسلامي كنقيض للفوضى والعفوية، والثانية تناقش ضرورة التكامل ورفض الجزئية وتبيان مضارها، والثالثة تطرح قضية التوازن في العمل الإسلامي، وكيف أنه يحقق الاعتدال، ويبرز منطلق الأولويات، ويمنع الغلو، والرابعة تنظر لمسألة وجوب الوحدة في العمل الإسلامي باعتبارها فريضة شرعية وضرورة حركية تتناقض مع التعددية التي فيها تتبعثر الطاقات وتتعارض الجهود، والخامسة تركز على وجوب التربية الجهادية باعتبار الإسلام دعوة تغييرية تقوم على «حتمية» الجهاد، والحلقة السادسة مخصصة للتربية الأمنية، حيث يخضع العضو لتأهيل «أمني» وتدريب لمواجهة الظروف الصعبة، والسابعة تركز على فكرة العالمية، حيث يتربى العضو على أن الإسلام دين عالمي والتأمر عليه عالمي، وبالتالي فالتغيير يجب أن يكون متجاوزاً لأطر العمل المحلية أو الإقليمية، أما الثامنة فترتكز على وجوب المبدئية وتبيان أن المرحلة ليست نقيض المبدئية.

ضمن هذه الحلقات الثماني يتمحور الفكر التربوي التنظيمي للجماعة، وهو ينسجم كلياً مع المنظومة العقائدية التي تبنتها، والتي تتطلب وعياً حركياً وتربوية تنظيمية يكتسبها الأعضاء عبر برامج تثقيفية تزودهم بالأساليب والكيفيات من خلال العمل المنظم، فأعداء «الإسلام لهم عشرات التنظيمات والحركات والواجهات يتآمرون من خلالها على الإسلام وأهله، وهم يملكون من الأسباب المادية ما لا يحصى كماً ونوعاً ويسخرون كل التقنيات الحديثة في حربهم على الإسلام تخطيطاً وتنفيذاً، وينطلقون من مواقع عالمية.. فهل بعد هذا كله يعقل أن تكون الواجهة الإسلامية قاصرة عاجزة غير منظمة وغير مخططة؟»⁽⁸³⁾. وهذه الواجهة يجب أن تكون متكاملة، لا جزئية، فما قيمة العمل السياسي «إن لم يأخذ مكانه وحجمه اللازمين في بنية الحركة الإسلامية؟ بل ما قيمة العمل التربوي إن كان منفصلاً عن أهداف الحركة الإسلامية ومنهجها في التغيير؟»⁽⁸⁴⁾. إن تكامل الواجهة يتطلب إعداداً تربوياً وعسكرياً واجتماعياً واقتصادياً، بل حتى رياضياً وكشفيّاً، فضلاً عن الإعداد السياسي والتربوي والفكري⁽⁸⁵⁾، وكل عمل من هذه المجالات لا يرتبط بالهدف يفقد قيمته ومبرر وجوده.

ويلخص يكن طريقة عمل الجماعة وهويتها الحركية بأنها دعوة سلفية، وطريقة سنّية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة أو مؤسسة

(83) فتحي يكن، «أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي»، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985، ص22.

(84) المرجع نفسه، ص32.

(85) المرجع نفسه، ص38.

اجتماعية، ليقول استناداً إلى حسن البنا، «إن الإسلام أكسب فكرتنا شمولاً لكل مناحي الإصلاح»⁽⁸⁶⁾. لكنه مع هذا يشدد على التوازن الذي يعني إعطاء كل جانب من جوانب العمل وزنه ومعياره اللازمين. فالداعية أمام مسؤوليات ثلاث: تجاه نفسه، وتجاه أهله، وتجاه مجتمعه. والداعية الناجح هو الذي يحفظ معادلة التوازن هذه ويعطي كل جانب حقه⁸⁷، من دون أن ينسى قاعدة الأولويات والأسبقيات، ويحقق هذا المنطق الاعتدال ويمنع الغلو⁸⁸. ويرفض يكن التخصص في مجال واحد من مجالات العمل الإسلامي، لأن هذا يؤدي إلى بناء حركة إسلامية غير متكاملة وغير متوازنة عاجزة عن تغطية جوانب العمل الإسلامي خارج تخصصها. ويعترف بصعوبة هذا النوع من العمل مقابل سهولة العمل الجزئي، إلا أن المنهج الأول تتوافر فيه الاستمرارية رغم نموه البطيء، والثاني مرحلي أكثر قابلية للعطب رغم نموه السريع⁽⁸⁹⁾.

تربي الجماعة أعضائها على رفض التعددية في العمل الإسلامي مؤكدة وجوب وحدته. ويستغرب يكن كيف يعتبر البعض التعددية في أطر العمل الإسلامي ظاهرة صحيحة⁽⁹⁰⁾، ويسرف في تعداد الآثار السلبية لهذه التعددية، ولا يجد مبرراً لقيام أي عمل إسلامي خارج الجماعة الإسلامية بما لها من أسبقية، بل يشكك بهؤلاء،

(86) المرجع نفسه، ص40.

(87) المرجع نفسه، ص156.

(88) المرجع نفسه، ص52.

(89) المرجع نفسه، ص64.

(90) المرجع نفسه، ص68.

فهم إما صنّعة معسكر دولي معاد للإسلام، وإما تتملكهم نزعة الزعامة والسلطان والمصالح الدنيوية، وإما جاهلون بمقتضيات العمل الإسلامي في هذا العصر⁽⁹¹⁾. وصحيح أن يكن لا يطرح بشكل صريح الجماعة الإسلامية كـ «جماعة المسلمين» أو كـ «الفرقة الناجية»، إلا أنه يتصرف ويكتب على أساسها من دون أن يصرح بها، ما يعني أن وحدة العمل الإسلامي تتحقق بالالتحاق بالجماعة بشكل أو بآخر.

وأهم ما في حلقات التربية التنظيمية هذه، هي الحلقة المخصصة للتربية الأمنية والجهادية. فقد خصص عدداً من الصفحات يساوي تقريباً ثلث الكتاب⁽⁹²⁾، وثلاثة أضعاف من بعض الحلقات الأخرى أو أكثر، ينتقد فيها يكن الاتجاهات الإسلامية التي ترفض «الخط الجهادي» وتكتفي بما هو دون الجهاد الحسيّ من «دون أن يدخل في حسابها من قريب أو بعيد، تبنيتها للقوة أو للجهاد الحسيّ في تغيير المجتمعات وتحقيق الانقلاب الإسلامي»⁽⁹³⁾، الأمر الذي جعل الساحة الإسلامية على مدار سنوات طويلة، شبه خالية من المجاهدين على الرغم من ازدهارها بالعاملين والوعاظ والمرشدين والفلاسفة والمؤلفين، وعلى الرغم من أنه سيشكو بمرارة بعد سنوات قليلة من غلبة «الهمّ العسكري» على ما عداه⁽⁹⁴⁾، لكنه كان في ذلك الحين يؤكّد «حتمية» الجهاد، لأن الهدف الرئيس لا يمكن تحقيقه من دون

(91) المرجع نفسه، ص72-73.

(92) المرجع نفسه، ص79-136.

(93) المرجع نفسه، ص81.

(94) فتحي يكن، «احذروا الإيدز الحركي: ظاهرة تمزق البنى التنظيمية وكيف نصون بنيتنا»، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5، 1995، ص55-56-57.

صياغة جيل مجاهد وإقامة تنظيم جهادي، أفراده يحبون الموت كما يحب الناس الحياة⁽⁹⁵⁾؛ هذه التربية التي تحضّ على كراهية الحياة واعتبارها موطن الفساد والإغواء، «أشدّ خطراً على الكيانات الجاهلية وأقدر على اقتلاعها وإقامة البديل الإسلامي مكانها»⁽⁹⁶⁾.

تتجه التربية التنظيمية للجماعة الإسلامية في هذه الحلقات نحو «العسكرة» أكثر فأكثر، إذ يجب على الملتزمين «الاهتمام بالجسد ليكون معافى قوياً يمتلك إمكانات الدفاع والهجوم وخبرات الدفاع والهجوم»⁽⁹⁷⁾، كما يجب عليهم الإعداد الحسيّ. ويتوقف يكن تفصيلاً عند أهمية الرماية التي تغطي «المساحة الكبرى والأهم من الاحتياجات الجهادية القتالية»⁽⁹⁸⁾. وليس المقصود رماية السهم والرمح أو المقلع طبعاً، وهو منعاً للالتباس يخصص صفحات عديدة لأنواع الرماية المطلوب اتقانها، بدءاً برماية المسدس والبنادق الآلية والرشاشات الخفيفة والمتوسطة، ورماية مدافع الهاون والمدافع المباشرة والقذائف المضادة للدروع والقنابل اليدوية والصواريخ، ويرفق هوامش تفصيلية تشرح أنواع الأسلحة ومداهم القاتل ومداهم المجدي وسعة كل منها⁽⁹⁹⁾، معتبراً أن الرسول عندما حضّ على الرماية لم يقصرها على الوسائل القديمة فقط.

(95) فتحي يكن، «أبجديات التصور»... م. س، ص 88.

(96) المرجع نفسه، ص 89.

(97) المرجع نفسه، ص 90.

(98) المرجع نفسه، ص 96.

(99) المرجع نفسه، ص 97-98-99-100.

أما التربية الأمنية فهي حتمية وضرورية، ويعتبر يكن أن الوعي الأمني في الحركة الإسلامية بالغ التقصير والتخلف، ما يجعل هذه الحركة مكشوفة وسهلة المنال، «لذلك يجب أن نستدرك أمراً أغفلناه ونستذكر واجباً قصرنا طويلاً في القيام به وتحقيقه»⁽¹⁰⁰⁾. ويحاول يكن تأصيل الفكر الأمني في الإسلام ليخلص إلى بعض القواعد التي تحقق أمن الأفراد وحمائيتهم، وأمن المستندات والأسرار، والأمن العسكري الإسلامي، مستعرضاً تجربة النبي وصحبه في صدر الإسلام⁽¹⁰¹⁾، فيخلص إلى التحذير من التصرفات غير المنضبطة، ومن المنتزمين الذين ترتبط تصرفاتهم بمشاعرهم وعواطفهم أو بمصالحهم، بل حتى ممن يوضعون في موضع المسؤولية قبل نضجهم واكتمال جوانب شخصيتهم، أو من الذين يفكرون بصوت مرتفع ولا يحفظون سراً، ولا يكتمون أمراً⁽¹⁰²⁾. كما يحذر من الانشاقات الداخلية التي هي من الأسباب المدمرة للحركات، وهي انشاقات عانت منها الجماعة الإسلامية معاناة مريرة. ويتحدث بإسهاب عن كيفية التصرف عند الوقوع في أيدي الأعداء، وكيفية مواجهة حالات الاختراق التنظيمي التي يمكن أن تكون بواسطة الأشخاص، أو الأفكار أو من خلال الاحتواء بواسطة الدعم⁽¹⁰³⁾.

(100) المرجع نفسه، ص107.

(101) المرجع نفسه، ص110-111-112.

(102) المرجع نفسه، ص114-115.

(103) المرجع نفسه، ص120.

أما أبرز العناصر في التربية الأمنية الإسلامية كما يراها
يكن فتقوم على السرية والتكتم¹⁰⁴، والتخفي والتمويه¹⁰⁵، والرصد¹⁰⁶،
فضلاً عن لائحة احتياطات أمنية واردة على شاكلة تعليمات وإرشادات.
إلا أن كل هذه الجوانب الأمنية لا قيمة لها ما لم يمتلك العضو مسلماً
جهادياً يتجسد في تعويد النفس على تحمل الظروف الصعبة، والتعود
على كسر روتين العادات اليومية، والالتزام الدقيق في المواعيد وتنفيذ
المهام، والطاعة، والصبر، والتعود على أن تكون المعرفة بقدر الحاجة
في ما يتعلق بشؤون الحركة والتنظيم⁽¹⁰⁷⁾، والاستعداد للتضحية
والشهادة «ليدركوا أن نعيم الآخرة هو النعيم وأن الدنيا سجن المؤمن
وجنة الكافر»⁽¹⁰⁸⁾، باعتبار المجتمع الجاهلي القائم هو أشبه بالجحيم
والعذاب اليومي للمؤمن، و«إن هذه الدنيا بكل أطايبها لا تساوي عند
الله جناح بعوضة.. وعليهم أن يدركوا أنهم ميتون شاءوا أم أبوا»⁽¹⁰⁹⁾.
هذا النوع من التربية يفضي إلى إنشاء شخصية انفسامية، تعيش في
مجتمعاتها، لكنها تكره الحياة، وتحرص على الموت طلباً للشهادة، ولا
توضح هذه التربية أن هذا في مواجهة العدو الغاصب الصهيوني، بل
المشكلة أنها تعمم بشكل ملتبس، لتشمل أنظمة «الجاهلية» حيث يسود
الكفر ولا تطبق الشريعة، بل تشمل أعداء الحركة الإسلامية التي تغدو

(104) المرجع نفسه، ص 129.

(105) المرجع نفسه، ص 130.

(106) المرجع نفسه، ص 131.

(107) المرجع نفسه، ص 133-134.

(108) المرجع نفسه، ص 119.

(109) المرجع نفسه، ص 122.

ممثلة للإسلام ودعوته، وتقضي الخصومة معها إلى خصومة وعداوة مع الإسلام ذاته.

في التربية التنظيمية للجماعة تحذير من الوقوع في أسر المحلية أو الإقليمية في العمل الإسلامي الذي هو عالمي بطبيعته، ولا يقبل التعايش مع الأنظمة الوضعية ومشاركتها الحكم⁽¹¹⁰⁾، وبالتالي فهو يرفض ما يسميه «اختلاط المفاهيم». فبعض الناس «يجيزون لأنفسهم الخلط بين القومية والإسلام، وبين العروبة والإسلام، وحتى بين الاشتراكية والإسلام، أو بين الديمقراطية والإسلام.. فهذه مقولات لا تتسم بالمبدئية وهي مرفوضة من وجهة نظرنا الشرعية»⁽¹¹¹⁾. ويخلص من هذه المقارنة إلى التحذير من الخلط بين المبدئية والمرحلية، حيث يجيز البعض لأنفسهم منافقة الحكام ومسايرة الطغاة.. «المرحلية لا تعني الخروج عن أي مبدأ من مبادئ الإسلام ولا تعني قط مسايرة الجاهلية في حد من حدود الله، ولا تعني إخفاء الأهداف، إنها قد تعني إخفاء خطة العمل ووسائلها وأساليبها... إنها تعني التدرج في الخطوات، ضمن الدائرة المبدئية وليس خارجها»⁽¹¹²⁾.

ما الذي تغيّر في البرنامج التربوي التنظيمي بعد خروج فتحي يكن من الجماعة الإسلامية؟ في الواقع لم يكن سهلاً الإجابة عن هذا السؤال، إلا أننا وفقنا في الإطلاع على البرنامج المعد بتاريخ

(110) المرجع نفسه، ص147.

(111) المرجع نفسه، ص156.

(112) المرجع نفسه، ص157.

28 شباط/ فبراير 2003 للتثقيف الداخلي للحلقات والأسر⁽¹¹³⁾، وبدأ أن بعض التحديث قد بدأ يدخل عليه. فتتضمن المرحلة الأولى منه 219 درساً، والمرحلة الثانية 240 درساً، تتوزع على محاور وقضايا، الصراع مع الصهيونية، وجغرافيا العالم الإسلامي، والتاريخ الإسلامي، والحركات الإسلامية، وتاريخ الدعوة، وقضايا معاصرة (التدخين - الجنس - الربا)، وقضايا شبابية، وأفكار معاصرة مثل العلمانية والشيعية، ودروس عن العقائد الأخرى كالسيحية، والماسونية، والبهائية، وشهود يهوه، والبوذية، والهندوسية... والأقليات المسلمة. ثم هناك محور مهم يتعلق بالمسائل الدينية وشؤون العقيدة، ويتضمن دروساً في القرآن الكريم والسنة والفقه وعلوم القرآن والأدعية...

إن تحليل برنامج الحلقات المعتمد للتثقيف الداخلي يضع المنتسب أمام مهمة عسيرة، فهو يحتاج إلى أربع سنوات ونصف تقريباً لإنجاز المرحلة الأولى منه باجتماع أسبوعي، وإلى سنوات مماثلة تقريباً ليجتاز المرحلة الثانية، وهذا يعني أن تخريج الكوادر في الجماعة يمر عبر نفق زمني يدخل فيه المرشح شاباً ليخرج ربما كهلاً. لذلك كان الحل، كما أفادت بعض المقابلات مع قيادات في الجماعة، بعقد دورات مكثفة تتيح المجال للأعضاء الذين تتوافر فيهم المواصفات اللازمة لاختصار برنامج الحلقات ومدته الزمنية.

(113) حصلنا على نسخة منه من أحد قيادات الجماعة الإسلامية الذي فضل عدم ذكر اسمه. (مرفق في ملحق هذا الفصل صورة عنه).

الملاحظة الثانية هي دخول أسماء مؤلفين ومفكرين جدد على برنامج التثقيف في الحلقات، فضلاً عن الندوي، والمودودي، وحسن البنا، ويوسف القرضاوي، وفتحي يكن (الذي حذف أغلب مؤلفاته بعد الخلاف معه)، وسيد قطب، وشقيقه محمد، دخلت على البرنامج أسماء جديدة ككتب معتمدة وملزمة، منها سلسلة أسعد السحمراني عن الأديان (البوذية والهندوسية والماسونية...)، ومحسن صالح عن القضية الفلسطينية، ونواف التكروري، ومحمود شاکر، وعبدالله العقيلي، وسارة منيمنة، وشرائط لعمر خالد، وجلال العالم، وكتاب الشيعة والتصحيح للموسوي (للمطالعة)، فضلاً عن كتب محمد سعيد رمضان البوطي. والملاحظ أن كتب سيد قطب بقي منها «المستقبل لهذا الدين» يدرس في المرحلة الثانية بشكل إلزامي، في حين أن تفسيره الشهير «في ظلال القرآن» صنّف في البرنامج من «الكتب المساعدة»، في حين غاب كتابه الإشكالي الشهير «معالم في الطريق» عن البرنامج كلياً. وأما كتب فتحي يكن فقد بقي منها موضوعات مختارة من الموسوعة الحركية، وكتاب «الإسلام والجنس»، واستبعدت بقية الكتب. وأما كتابه الإشكالي الشهير «ماذا يعني انتمائي للإسلام»، فقد بقي الجزء الأول منه مسجلاً ضمن لائحة الكتب المساعدة.

يمكن للمدقق في برنامج الحلقات أن يستنتج أن واضعي البرنامج التثقيفي حاولوا تغليب فكر الاعتدال، وتزويد العضو بالمفاهيم الإسلامية التقليدية في إطار الأيديولوجيا الإخوانية مع شيء من الانفتاح والإفادة من الكتابات الإسلامية والتكنولوجيا الحديثة (اعتماد بعض الحلقات على برنامج الكومبيوتر المصورة) مثل أطلس

القرآن لشوقي أبي خليل، وعرض المناظرات الشهيرة على الاسطوانات المضغوطة (CD) وغيرها... إلا أن ضخامة البرنامج بقيت تشكل عبئاً ثقيلاً على المرشحين الجدد.

مسألة القيادة والنظام الداخلي: الشورى ملزمة أم معلمة؟

تربط الجماعة مسألة التنظيم بموضوع القيادة، وتكاد الثانية تطغى على الأولى، فالقائد في الإسلام كما يرى يكن «يلي الأحكام الشرعية، ويحتكم إليها. فهو المؤمن على مصلحة الأمة ورعاية كل شؤونها الدينية والدينية، فإن لم يكن جديراً بولاية شؤون الأمة الدينية فكيف يكون مؤتمناً على ولاية أمورها الدينية وهي الأخطر والأكبر»⁽¹¹⁴⁾. واختيار القائد والأمير المسؤول مهمة جماعية، وعندما يتم اختياره، يلزم أن يكون الحكم في المفاضلة بين الآراء، لا أن يكون رأيه كراي غيره سواء بسواء، لأن المبدأ هو السمع والطاعة للقائد⁽¹¹⁵⁾. والقيادة في الإسلام كما يرى يكن «فردية»، ولا يمكن أن تكون موزعة على مجموعة، لأن توزيعها من شأنه أن يضعفها ويضيعها، وهذا ما يحدث لدى اتخاذ القرارات على الطريقة الغربية والمسماة ديمقراطية بالتصويت، حيث تضيع المسؤوليات»⁽¹¹⁶⁾. ويتساءل يكن مبرراً: «كيف يمكن عقلاً وشرعاً أن يتحمل إنسان مسؤولية تنفيذ قرار واعتماد سياسة غير مقتنع بها؟ وكيف يمكن لقائد أن يقود إن كان رأيه

(114) فتحي يكن، «»، م. س، ص296.

(115) المرجع نفسه، ص298.

(116) المرجع نفسه، ص298.

ورأي مخالفه سواء؟ وبما أن القيادة في الإسلام هي السلطة التنفيذية التي تتولى تطبيق أحكام الإسلام، كما هو شأن الحركة الإسلامية في المرحلة الحاضرة، وهذا من دون شك أمر من أمور الله، وبذلك تصح طاعة الأخ المسلم لها طاعة لله وعصيانها عصيان لله⁽¹¹⁷⁾. كتب يكن هذا الكلام أواسط السبعينيات وبقي متمسكاً برأيه حتى وفاته.

ويبدو أن هذه النقطة كانت موضع جدال وخلاف طويل منذ تأسيس الجماعة، وحتى لحظة خروج المؤسس، وهي تسببت في مشاكل تنظيمية داخلية عديدة، أدت في بعض الأحيان إلى «اعتكاف» يكن اعتراضاً على عدم التجاوب معه، إلا أنه كان دائماً يتم تسوية الأمور وتأجيل الحسم بها، فمنذ مراحل التأسيس الأولى بدأت المناكفات عندما تشكل أول مجلس شورى للجماعة عام 1969، الذي ضم حينها 15 عضواً (من بينهم فتحي يكن بطبيعة الحال، وفيصل مولوي، ومحمد رشيد ميقاتي، ومحمد علي ضناوي، وسعيد شعبان، وغسان حبلص، وعبد الله بابتي، وأحمد خالد، وزهير عبيدي، وهشام قطان، وعبدالفتاح زيادة، وإبراهيم المصري)، وانتخب محمد علي ضناوي⁽¹¹⁸⁾ رئيساً لمجلس الشورى. هذا المجلس انتخبه الأعضاء

(117) فتحي يكن، «مشكلات الدعوة والداعية»، م. س، ص 85.

(118) من مواليد طرابلس (1940) درس المحاماة وحصل على الدكتوراه، وهو من مؤسسي الجماعة الإسلامية، وشغل فيها مسؤوليات عديدة، منها مسؤول الطلاب، ومسؤول قسم الأسر. ترشح لعضوية البرلمان اللبناني عام 1972 باسم الجماعة الإسلامية، وله العديد من المؤلفات في التفسير والقانون والتاريخ والسياسة. عضو المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى حتى عام 1974، وعضو اللجنة العالمية الإسلامية لحقوق الإنسان، وعضو المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة في القاهرة. أسس وترأس التجمع الإسلامي الشمالي في لبنان بين عامي 1973-1976: ترك الجماعة الإسلامية وأسس جبهة الإنقاذ الإسلامية منذ عام 1981. ويشرف على مجموعة مؤسسات خيرية وصحية وثقافية أعلنها أوقافاً مستقلة، أبرزها: بيت الزكاة والخيرات، والوقف الإسلامي للعمل الاجتماعي لإصلاح ذات البين ولدفن

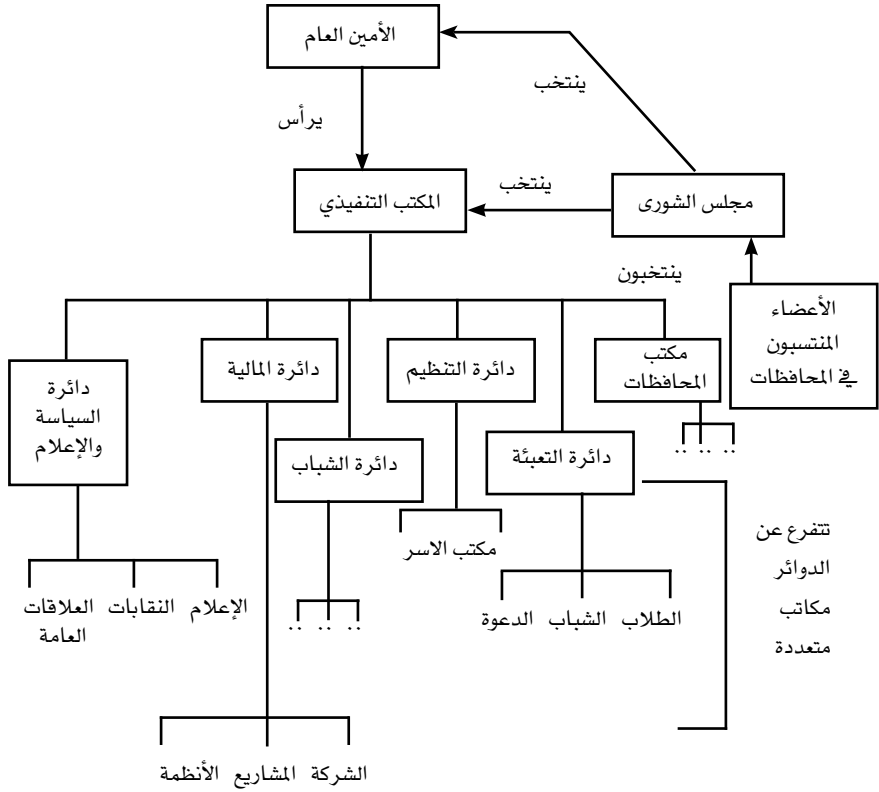
العاملون في الجماعة، وهو بدوره انتخب أول مكتب قيادي لها كان من بين أعضائه مدحت بلحوص، وهشام قطان، وإبراهيم المصري، وفايز إيعالي، وفتحي يكن الذي انتخب أميناً عاماً. وكان محمد رشيد ميقاتي أول أمين سر لمكتب الجماعة على مستوى لبنان الذي طبق فيها نظام البيعة بالنسبة إلى جميع الأعضاء. وفي الاجتماعات الأولى لمجلس الشورى طرح يكن أن تكون الشورى معلمة، لكن اقتراحه جوبه برفض أغلبية الأعضاء، وبالتالي أصبحت الشورى من الناحية النظرية في الجماعة ملزمة مع عدم قناعة المؤسس بذلك، فقد بقي على رأيه في كتاباته، ينظر له فقهاً وشرعياً وتنظيماً⁽¹¹⁹⁾. ولا تنفي هذه الرواية أن الخلافات أدت بالنتيجة إلى خروج الضناوي نفسه من الجماعة، ثم سعيد شعبان، وفايز إيعالي، ومحمد رشيد ميقاتي، وزهير عبيدي، وغيرهم. وحرّم هذا النزيف على مستوى القيادة والكوادر العليا الجماعة من طاقات كبيرة ومهمة.

كيف تقرّ الجماعة الإسلامية اليوم تلك المرحلة وكيف تقيّم الخلاف مع مؤسسها فتحي يكن؟ يلخص الأسباب نائب الجماعة الإسلامية وعضو مكتبها السياسي عماد الحوت بأمرين، الأول يعود إلى الاختلاف حول قضية الشورى «التي كانت الجماعة تعتبرها ملزمة وإجبارية للأمين العام، في حين كان يعتبرها معلمة»، والأمر الثاني يعود

موتى المسلمين، واتحاد المؤسسات الإسلامية - لبنان.

(119) محسن صالح (تحرير وإشراف)، «الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص 49. نقلاً عن مقابلة مع الدكتور محمد علي ضناوي.

الهيكلية التنظيمية للجماعة الإسلامية



إلى الخلاف حول آلية التفاعل السياسي في الشأن الداخلي، إذ اعتبر أن التوجه السياسي الذي سارت فيه الجماعة «أصبح يتناقض وقناعاته الشخصية، يضاف إليها مخالفته لقاعدة أساسية من قواعد الجماعة أدت إلى خسارته تلقائياً عضويته حين أسس جبهة العمل الإسلامي، فاعتبرته الجماعة منذ ذلك الوقت، وكأنه مستقيل»⁽¹²⁰⁾. ويعترف الحوت أن هذا الأمر تسبب بأكثر من أزمة. ويذكر أنه في السبعينيات وفي الثمانينيات مرّت الجماعة بمراحل لم يكن فيها الأستاذ فتحي أميناً عاماً للجماعة، خلافاً لما يظنه الناس أنه بقي أميناً عاماً للجماعة منذ التأسيس وحتى عام 1991، وهذا غير صحيح. ففي بعض الأحيان كان السبب أنه لم ينتخب أميناً عاماً، وفي بعضها الآخر كان بسبب مخالفته مبدأ إلزامية الشورى، فمجلس الشورى أخذ القرار «بتوقيفه» عن الأمانة العامة، لأنه لا يمكن أن يستمر أميناً عاماً، ولا يلتزم بإلزامية الشورى. ورغم أن هذه كانت من المرات القليلة التي لم يلتزم فيها بمبدأ إلزامية الشورى، لكن الخلاف في هذه النقطة «وصل إلى مرحلة كان سيبدأ فيها بالانعكاس على الجماعة، وسيصبح القرار قراراً فردياً بعد ذلك. حينها اتخذ مجلس الشورى القرار مباشرة بتخيير الأستاذ فتحي، إما بالالتزام بمنهجية الجماعة لجهة إلزامية الشورى وبالقرار الجماعي أو بالرفض، وعندها لن يصلح أن يكون أميناً عاماً. وهو قال في ذلك الوقت أنه غير قادر على الاستمرار بهذا الالتزام، فعزل عن

(120) مقابلة مع النائب عماد الحوت (عضو المكتب السياسي للجماعة) أجرتها الطالبة يولا أحمد يسن محمود أحمد، في 2008/8/22، في مقر الجماعة في بيروت، عائشة بكار (نص المقابلة في رسالة دبلوم الحركات الإسلامية في لبنان، نموذج الجماعة الإسلامية، صادرة عن الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2007-2008، ص143.

الأمانة العامة، واختير غيره حتى يكمل الدورة»⁽¹²¹⁾.

تشكل الهيكلية التنظيمية في الجماعة الإسلامية على الشكل

التالي:

- الأمين العام وهو بمثابة رأس الهيكل التنظيمي ويتم انتخابه لمدة ثلاث سنوات، وهو يؤدي دوراً مركزياً داخل الجماعة.

- المكتب التنفيذي أو المكتب العام، ويتم انتخاب أعضائه من قبل المجلس الاستشاري، وهو بمثابة الجهاز الإداري والتنفيذي للجماعة، ويتبع له مكتب المحافظات الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل المنتسبين في المحافظات، حيث يجري اختيار محافظ يرئسها، وتقسم بعدها كل محافظة إلى مجموعة من الشعب بحسب الانتساب التنظيمي والأقضية التي توجد فيها الجماعة، ويكون لكل شعبة رئيسها، ولكل محافظة من يمثلها داخل المكتب التنفيذي. وينتظم عمل المكتب التنفيذي وفق تقسيم يقوم على مجموعة من الدوائر، أهمها دائرة التنظيم، ودائرة التعبئة، ودائرة السياسة والإعلام، ودائرة المالية، وتتفرع عن هذه الدوائر مجموعة من المكاتب. فدائرة التعبئة، على سبيل المثال، تضم مكتب الدعوة ومكتب الطلاب ومكتب العمل الشبابي، ودائرة التنظيم تضم مكتب الأسر وعدداً آخر من المكاتب الداخلية، ودائرة السياسة والإعلام تضم مكاتب تعنى بشؤون السياسة اللبنانية والعربية والإسلامية والإعلام والنقابات والأحزاب

(121) المرجع السابق، ص143.

والعلاقات العامة وغيرها..

- مجلس الشورى أو المجلس الاستشاري: ينتخبه المنتسبون إلى الجماعة في كل المحافظات، ومن أبرز مهامه انتخاب أمين عام الجماعة، ووضع السياسات العامة ومراقبة المكاتب التنفيذية، ومدة انتخابه كذلك ثلاث سنوات.

يتميز قانون الانتخاب في الجماعة بالتمثيل النسبي، أي إن تغيير عدد المنتسبين في المحافظات يؤدي إلى تغيير مماثل في القانون الانتخابي، لينعكس ذلك على تمثيل الأعضاء في مجلس الشورى، لجهة عدد أعضاء مجلس الشورى الممثلين للمحافظة التي ازداد عدد أعضائها المنتسبين⁽¹²²⁾. وللأمين العام حق تعيين عدد من الأعضاء في مجلس الشورى غير منتخبين، ولكل منطقة مجالس تنفيذية منتخبة.

(122) المرجع السابق، ص70.

وقد شغل منصب الأمين العام الداعية فتحي يكن منذ تأسيس الجماعة، وحتى انتخابه عضواً في البرلمان اللبناني عام 1992، هذا عدا فترات بسيطة في السبعينيات لم يعلن عنها في ذلك الحين، حين استقال من الأمانة العامة بعدها إثر خلافات داخلية خرجت إلى العلن بعد انتهاء ولايته النيابية، وانتخب خلفاً له الشيخ فيصل مولوي⁽¹²³⁾ حتى عام 2009 حين انتخب إبراهيم المصري⁽¹²⁴⁾ أميناً عاماً.

الانتساب إلى الجماعة محدد بنظام دقيق، إذ يفترض بالمرشح أن يحضر في البداية مجموعة من الحلقات (الدروس) خلال فترة زمنية محددة تطول أو تقصر بحسب قدرته على الاستيعاب، وعليه أن يواظب على حضور هذه الحلقات لمدة ستة أشهر أو سنة كحد أدنى أو خمس سنوات كحد أقصى. ولدى انتهاء هذه المرحلة

(123) ولد سنة 1941 وتوفي عام 2011 في طرابلس - لبنان، شغل منصب الأمين العام للجماعة الإسلامية منذ عام 1992، وعيّن قاضياً شرعياً في لبنان منذ عام 1968، كما عيّن مستشاراً في المحكمة الشرعية في بيروت عام 1988، حائز على مرتبة قاضي شرف برتبة مستشار بموجب مرسوم جمهوري، رئيس بيت الدعوة والدعاة منذ تأسيسه عام 1990، وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ونائب رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، تلقى تعليمه في الجامعة اللبنانية ونال إجازة الحقوق منها عام 1967، ثم تابع دراسته في جامعة دمشق، ونال منها إجازة في الشريعة الإسلامية، ثم دبلوم دراسات معمقة من جامعة السوريين في باريس عام 1984، أقام في أوروبا خمس سنوات (1980-1985)، وكان العميد المؤسس للكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية في «شاتو شينون» في فرنسا منذ تأسيسها عام 1990، اختارته الندوة العالمية للشباب الإسلامي أحسن داعية إسلامي في أوروبا، وله العديد من المؤلفات، في التربية والمواريث، والمال والفكر الإسلامي.

(124) ولد عام 1937 واشتغل في حقل التدريس في منطقة شمال لبنان، والتحق بجماعة عباد الرحمن منذ بداية الخمسينيات، وهو من مؤسسي الجماعة الإسلامية في لبنان، وقد تولى مهام قيادية عديدة منها: مهمة رئيس تحرير مجلة «المجتمع» خلال عامي 1964 و1965، وكان رئيس تحرير مجلة «الشهاب» ما بين عامي 1966 و1975 التي كانت أبرز وجه إعلامي للجماعة وحركة الإخوان المسلمين في العالم، وهو رئيس تحرير مجلة «الأمان» التي تصدر منذ عام 1979، انتخب أميناً عاماً للجماعة منذ عام 2009.

يؤدي المرشح «بيعة» تخوله الانضمام إلى الجماعة والدخول في مرحلة «الأسرة»، وحينها يطلق عليه اسم «الأخ المنتسب». ولا يأتي قرار ضمه إلى الجماعة إلا بعد خضوعه لتقييم بناءً على «استمارة تقييم المرشح» يستند إليها لتحقيق هذا الهدف، وتتضمن هذه الاستمارة:

أ - تحديد مستوى الثقافة الدينية والعامّة للمرشح.

ب - الصفات الشخصية لجهة الوعي الفكري والحركي والتنظيمي والجدية والتواضع والكتمان والشخصية القيادية...

ج - السلوك الشخصي لجهة استعداده للتلبية والمشاركة والتزامه الديني وصلواته في المسجد والانتظام في الحلقات وحضور النشاطات ومستوى الثقة به، والفاعلية في الحلقة، وتفوقه الدراسي...

د - سلوك عائلته وأصدقائه⁽¹²⁵⁾.

بعد تقييم المرشح بناءً على الوحدات المعتمدة ينال علامة إجمالية، ثم يعمد إلى استشارة مكتب المحافظة وقسم الأسر لاتخاذ القرار النهائي بقبوله أو رفضه.

يلاحظ في هذه الاستمارة أن تقييم المرشح لا يتم بالاستناد إلى سلوكه الشخصي فقط، بل إلى سلوك عائلته وأصدقائه أيضاً،

(125) استمارة تقييم مرشح، قسم الحلقات، الجماعة الإسلامية في لبنان. (حصلنا على نسخة منها بواسطة أحد كوادر الجماعة ومرفق نسخة عنها في ملحق هذا الفصل)

كذلك فإن التقييم لا يكتفي بثقافة المرشح ووعيه الفكري، بل يدقق بسلوكه والتزامه وممارساته، وذلك كي تطمئن الجماعة من صلابة إيمان المرشح وأن إسلامه أصبح «منهج حياة».

بعد قبول عضوية الأخ «المنتسب» يحصل على بعض الامتيازات قبل السماح له بحضور بعض اللقاءات التشاورية التي تعدها القيادة، إلا أنه في هذه المرحلة لا يتمتع بحق انتخاب ممثلين عنه داخل الهيئات القيادية في الجماعة، فهذا الحق لا يحصل عليه إلا بعد أن يؤدي «بيعة» ثانية تسمى ببيعة الأخ «العامل». فالانتساب إلى الجماعة يستغرق فترة طويلة، يتعرض فيها الأعضاء إلى ما يشبه التصفية أو «الانتقاء» بكل ما للكلمة من معنى، ويترتب على ذلك وجوب بقاء عدد كوادر الجماعة محدوداً، وقد قدرته بعض التقارير بين 1200 و1500 كادر⁽¹²⁶⁾. في كل الأحوال تبقى الأرقام مجال تحفظ كبير لدى الحركات الإسلامية والحزبية بشكل عام.

الجماعة الإسلامية: لبنان الساحة أم الوطن؟

كان الاتجاه نحو التلبن بطيئاً لدى الجماعة، فقد تطلب الأمر قدراً من التسييس لم تكن الجماعة قد أعدت نفسها له، في ساحة متفجرة طالت المدن والقرى التي تحولت في الكثير من الأحيان

(126) أميمة عبد اللطيف، «الإسلاميون السنة في لبنان، قوة صاعدة»، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

www.carnegieendowment.org/program/arabic

العدد 6، كانون الثاني/يناير 2008، ص30.

إلى ساحات اقتتال وخطوط تماس سياسية وعسكرية. وطرح هذا الواقع إشكاليات سياسية جديدة أمام الجماعة، كان عليها أن توازن بين الطرح المبدئي العقائدي الذي تلتزمه، والقاضي بالسعي لإقامة الدولة الإسلامية، والطرح المرحلي الإسلامي الذي يقتضي القبول بإصلاحات ترقيعية للنظام اللبناني. كانت الجماعة لا تزال تتبنى منطق «المفاصلة» الذي قال به سيد قطب، والذي يطرح اصطفاً إسلامياً عقائدياً في مواجهة الأنظمة «الجاهلية»، يقوم على المفاصلة مع هذه الأنظمة والسعي إلى تقويضها. وبين المنطق الإصلاحية الذي يقضي بالمشاركة، والمنطق الثوري الانقلابي الذي يقضي بالمفاصلة، عاشت الجماعة مرحلة تجاذب وانشطار سياسي، ما لبثت أن تجاوزته بمواقف برغماتية ميزت خطها السياسي منذ أخذت السير على طريق التلبن.

وقد أصدر فتحي يكن كتاب «المسألة اللبنانية من منظور إسلامي» عام 1979 يعالج فيه الإشكالات الإسلامية التي عملت على تفجير الساحة اللبنانية من منظور إسلامي. ويمكن اعتبار هذا الكتاب أول وثيقة إسلامية حركية لبنانية للجماعة بهذا التوسع الشمولي، وهو ينطلق من أن «الكيان اللبناني قام بإرادة استعمارية ليواجه في تاريخه القصير عشرات الفتن والكوارث لأنه في الواقع يفقد مبررات الحياة ككيان منفصل»⁽¹²⁷⁾. ويناقش يكن تركيبة البنية اللبنانية ومختلف الآراء في خلفيات الحرب اللبنانية والحلول المطروحة، وصولاً إلى الحل

(127) فتحي يكن، «المسألة اللبنانية من منظور إسلامي»، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، بيروت، 1979، ص 16.

من منظور إسلامي الذي يركز بحسب رأيه على الأفكار التالية:

- تثبت خلفية الأزمة اللبنانية فشل النظم الوضعية وعجزها عن تحقيق الأمن والاستقرار والكفاية والعدل والحرية للإنسان⁽¹²⁸⁾.

- أن يكون الحكم للإسلام لا يعني أن يكون طائفياً أبداً⁽¹²⁹⁾.

- يضمن التشريع الإسلامي حقوق أهل الذمة في لبنان⁽¹³⁰⁾.

- وبما أن الدين المسيحي لا يحتوي على قوانين وأنظمة للحكم السياسي، فهذا يعني أنهم سيحكمون في كل الأحوال بدستور وضعي غير مسيحي، في المقابل على المسيحيين مراعاة أن الدستور الإسلامي دستور ارتضته الأكثرية العربية المسلمة، وجميعكل أنظمة العالم تخضع لحكم الأكثرية⁽¹³¹⁾.

- أما قضية الجزية فهي ضريبة مقابل دفاع الدولة عن النصارى، وتُرفع عنهم إذا ما أرادوا أن يحاربوا مع المسلمين لحماية الوطن الذي يعيشون فيه⁽¹³²⁾.

(128) المرجع السابق، ص 125.

(129) المرجع السابق، ص 127.

(130) المرجع السابق، ص 430 - 133.

(131) المرجع السابق، ص 134.

(132) المرجع السابق، ص 135.

- أما رئاسة الدولة فيجب أن تكون بيد الأكثرية المسلمة⁽¹³³⁾.

يختم يكن كتابه بخلاصة كبرى: «نحن نطرح الإسلام كبديل، ليس عن النظام اللبناني فحسب، وإنما عن الأنظمة التي تحكم هذه البلاد جمعاء»، وفي «ضوء هذه المعطيات نرى كخطوة أولى - أن الحل الذي يمكن أن يفتت التناقضات المتأصلة في الكيان اللبناني هو أن يندمج في كيان أكبر منه، وأن يعود إلى ما كان عليه قبل عام 1920، جزءاً من بلاد الشام، وهذا المشروع قادر على وضع حل نهائي للمسألة اللبنانية. وسيبقى ما عداه ترقيعات لا تزيد الطين إلا بلة»⁽¹³⁴⁾، بهذا الفقرة المعبرة يختصر يكن الحل الإسلامي ويختم كتابه.

إلا أن الجماعة الإسلامية في كتيب صادر عنها عام 1977 تطرح رؤية من عشرة نقاط، أبرز ما فيها إسقاط نظام الامتيازات الطائفية وتعديل الدستور ليأتي منسجماً متوازناً من حيث صلاحيات ومسؤولية السلطة التنفيذية، فلا صلاحية إلا ويجب أن تصحبها تبعة، في إشارة واضحة إلى ضرورة تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، ثم إلغاء الطائفية السياسية على جميع المستويات ووضع قانون للجنسية بحيث تمنح لمن يستحقها، واعتماد خطة دفاعية، ووضع قانون للجيش، واعتماد التخطيط المرحلي أساساً لاقتصاد علمي مبرمج، وتأمين التعليم المجاني في كل مرحلة، ورفض التقسيم والتمسك بوحدة لبنان، والدعوة إلى قيام حوار بناء يواجه المشاكل على أساس من

(133) المرجع السابق، ص 133.

(134) المرجع السابق، ص 136.

الموضوعية⁽¹³⁵⁾. وبين أطروحة يكن التي تخلص إلى إلحاق «الكيان اللبناني» في كيان أكبر منه، ورؤية العشرة نقاط للجماعة التي تتمسك بـ «لبنان الموحد المستقر القائم على الثقة بين جميع مواطنيه...» مسافة تعكس استمرار الاختلاف في المقاربة التحليلية من جهة، واختلاف المرجعية الفكرية التي يبني عليها التحليل من جهة أخرى.

مع بداية التسعينيات أخذت الجماعة الإسلامية تطور أطروحتها السياسية اللبنانية باتجاه التكيف مع المعطيات والمتغيرات، حيث انخرطت في مشروع الدولة. ويمكن تلمس بداية هذا الانخراط في بيانات قادة الجماعة وكتاباتهم وممارساتها السياسية.

ومما ساعد على حسم الخيار بالمشاركة، الانفتاح الفكري والثقافة الإسلامية متعددة المنابت والأصول لقيادة الجماعة الإسلامية، الذي يجمع جنباً إلى جنب رؤية تمثل أفكار الإصلاحيين الكبار كجمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، والإمام رشيد رضا، وحسن البنا، فضلاً عن أفكار الحركيين الرواد المتشددين منهم أبو الأعلى المودودي، وصولاً إلى سيد قطب. ومع ذلك يمكن ملاحظة الكثير من «التردد» و«الميوعة» في تبيان الفروق النوعية المهمة بين فكري رشيد رضا وحسن البنا ودعوتهما الإسلامية الإصلاحية، وبين فكر سيد قطب ودعوته الانقلابية الثورية. ويعكس سكوت الجماعة عن هذه الفروق، وغياب موقف عند الجماعة بين هاتين المدرستين ذلك القلق والتردد، وربما الحيرة، بين فكر «التفاضل» عند قطب ومدرسته

(135) «الجماعة الإسلامية في الأزمة اللبنانية»، كتيب صادر عن أمانة الإعلام، 1977، ص 31-35.

القائلة بكفر الدولة وجاهلية المجتمع، والطاعة بإسلام المسلمين، وبين فكر «التواصل» القائل بالدعوة إلى إصلاح المجتمع والدولة وإصلاح حال المسلمين عند رشيد رضا وحسن البنا. ويبدو أن التأخر في وعي وحسم هذه الإشكالية، ساهم في إبطاء التحولات التي تستجيب للواقع السياسي الراهن، بل ساهم في إطالة فترة التردد والحيرة في المشروع الفكري والسياسي للجماعة، وهو ما أدى إلى خروج كوادر إسلامية عديدة من صفوف الجماعة، الأمر الذي كان يشكل نزيفاً مؤذياً لمسيرتها ونموها.

والواقع أن الجماعة فتحت النقاش حول هذا الموضوع في مطلع السبعينيات إثر تصاعد العنف من قبل بعض الجماعات الإسلامية المصرية التي تأثرت بكتابات سيد قطب وبخاصة كتابيه «معالم في الطريق» وفي ظلال القرآن». وفعلاً شرعت الجماعة في لبنان عام 1972، وعلى مدى أعداد متتالية في مجلة «الشهاب» التابعة لها في إثارة نقاش علني حول هذه المواضيع، كما فصلنا في صفحات سابقة. وغلب على المقالات الطابع التبريري أكثر من الطابع النقدي. وبقي النقاش معلقاً. ولكن أبرز ما توصلت إليه وسطية الشيخ فيصل المولوي - وليس فتحى يكن الذي كان يشغل منصب الأمين العام حينها وفي هذا دلالة مهمة - أن حكم التكفير إذا جاز على بعض الأنظمة فإنه لا يطال الأفراد في ذلك المجتمع، وفي هذا القول محاولة للتوفيق بين الخطابين ولتصويب التفسيرات الخاطئة التي تعرضت لها كتابات قطب بحسب رأيه. لكنه مع ذلك لا يذهب هو إلى تبني أطروحة الشيخ الإمام حسن الهضيبي خليفة حسن البنا، التي طرحها في كتابه المهم

«دعاة لا قضاة»، والذي جرى التعطيم عليه لسنوات.

هذه الضبابية التي استمرت لفترة طويلة أدت عملياً إلى تربية عقائدية وتنظيمية تقوم على الانشطار أو التجاذب بين المدرستين. وأصبح بالتالي فكر الجماعة ينطوي على منظومة متعارضة ومتعددة المرجعيات، يستعمل كل منها النصوص وتفسيراتها بشكل متعسف في أغلب الأحيان بما يخرجها عن سياقها التاريخي. و أتاح هذا «الطيف» الإسلامي المتعدد، والمرجعيات الفكرية المتعارضة، للجماعة هامشاً واسعاً للمناورة، وسمح لها باستخدام واسع للحجج والأدلة التي تستعين بها من هذا الطيف المتنوع، وتتهل بالتالي على هواها من تلك المرجعيات المختلفة ما يسعفها للتنقل بين المواقف، المتشدد منها والإصلاحي. كما ساعدها على تغطية الممارسة البرغماتية التي تتغير مع تغير الظروف، في ساحة سياسية معقدة كالساحة اللبنانية.